

أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية

دراسة حالة البنك السعودي البريطاني

إعداد الطالبة:

شذى عبدالاله الحازمي

2021203595

إشراف/

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

العام الدراسي: 2024

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة)، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من العائد على الأصول، والعائد على السهم) كمؤشرات للأداء المالي.

تم الإعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من البنك السعودي البريطاني خلال الفترة (2019-2023).

قد أظهرت النتائج وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية (لشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني ، بينما كان للمتغير المتمثل بـ(تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة كان لها تأثير إيجابي مهم إحصائياً على العائد على السهم في البنك السعودي البريطاني ، وحيث كان للمتغير المتمثل بـ (تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة تأثير سلبي مهم إحصائياً على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني).

وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها: الإهتمام بدقة البيانات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة من خلال التركيز على حصول أعضاء مجلس الإدارة للشهادات المهنية، وأن يشغلون عضويات في مجالس إدارات مختلفة لما لهم من أثر إيجابي على الأداء المالي.

المقدمة:

أدت العديد من فضائح الشركات إلى جانب الاتجاه المتغير للبيئة الاقتصادية العالمية إلى تطوير حوكمة الشركات وكان جوهر هذه الفضائح هو ظاهرة الكهرومغناطيسية (Habbash, 2010). فضلاً عن ذلك فإن الأزمة المالية التي اندلعت في شرق آسيا في الفترة 1997/1998 ركزت على هشاشة وعجز معايير الإدارة الرديئة التي كانت مسؤولة بشكل غير مباشر عن الأزمة. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في منحنى ثقة المستثمرين لأجانب في سوق رأس المال (Hashim and Dev 2009).

وقد اجتذبت هذه المواقف تركيزاً كبيراً على تحسين حوكمة الشركات لتحسين FRQ وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين في سوق رأس المال (Abed et al., 2012; , 2007). كما ذكر كلاً من Razaee وزملاؤه (2003) وأيضاً (Pergola, 2005 Ebrahim). أن الحوكمة الجيدة للشركات تعزز آليات ممارسة المساءلة بين المشاركين الرئيسيين في الشركات وهذا قد يعزز الأداء العام للشركات.

ومن جهة أخرى فالحوكمة السليمة للشركات تجعل الإدارة مسؤولة أمام المساهمين. وقد زاد عدد من المشاركين البارزين في المناقشات المحيطة بإعداد التقارير المالية وممارسات مراجعة الحسابات من الاهتمام بدور إجراءات حوكمة الشركات في تطوير معلومات ذات مصداقية في البيانات المالية (Levitt, 1998) أشارت الدراسات السابقة إلى أن حوكمة الشركات يمكن أن ترتبط بارتفاع FRQ (Lai, 2011; Nugroho and Eko, 2012; (Waweru and Riro, 2012).

كما أن حوكمة الشركات لها تأثير كبير على الاقتصاد لأنها تضمن عوائد للمستثمرين عن

طريق تقليل مخاطر الاستثمار المرتبطة بها، وبالتالي تساهم في أداء الشركات (Shleifer

تلعب مجالس الإدارة دوراً أساسياً في تعزيز حوكمة الشركات من خلال إنجاز الأدوار المهمة

المتمثلة في المراقبة وتقديم المشورة بشأن توفير الموارد.(Tricker, 2012; Ntim, 2015)

لقد اجتذبت حوكمة الشركات العديد من الدراسات لدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة

والأداء المالي (Nim2015). ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تتعلق بالبلدان المتقدمة التي تم

بحثها على نطاق أوسع ولا يمكن تعميمها على بلدان أخرى بسبب الاختلافات في هياكل وثقافات

حوكمة الشركات Arora and Sharma 2016 كما أن بحث Kang وزملاؤه

(2007) يدعو إلى إجراء دراسة خاصة بأداء حوكمة الشركات في كل بلد. وعلى الرغم من هذه

الدعوة، لا تزال هناك ندرة في الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات في معظم الاقتصادات

الناشئة (Darko et al., 2016).

وانطلاقاً من ما سبق ذكره فإن هذه الدراسة تبحث في دور أثر خصائص مجلس الإدارة على

جودة التقارير المالية في البنك السعودي البريطاني باعتبار أن جودة التقارير المالية تعتبر

عاملاً أساسياً في تقدم وسلامة قطاع البنوك.

مشكلة البحث:

يهتم الكثير من المستثمرين والمحللين الماليين عند التحدث عن التقلبات التي تحدث في جودة التقارير المالية بالعديد من العوامل منها عوامل مالية ومنها عوامل تتعلق بالإدارة وغيرها من العوامل. والجدير بالذكر أنه قليلاً ما تم تسليط الضوء على مجلس الإدارة كأحد الجهات أو العوامل التي قد تعتبر أيضاً أحد المؤثرات في الأداء المالي (طريف، 2017). حيث أن الهدف الرئيسي والأسمى لمجلس الإدارة هو تعظيم ثروة المساهمين والحفاظ عليها. مع أخذ المناقشة أعلاه في الاعتبار، فإن الوظيفة المهمة لهذه الدراسة هي الإجابة على سؤال البحث التالي:

"ما هو أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية في البنك السعودي البريطاني"

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

تساهم هذه الدراسة في ملء الفجوة النظرية الموجودة في فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية بواسطة تحليل الأدبيات السابقة والنظريات المرتبطة، يمكن للدراسة أن تقدم إطاراً نظرياً شاملاً لفهم هذه العلاقة وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة التقارير المالية.

وتهدف الدراسة النظرية إلى توفير التوجيه والإرشاد للأبحاث المستقبلية في هذا المجال. من خلال تحليل الأدبيات الحالية وتلخيص النتائج والتوصيات، يمكن للباحثين الآخرين أن يستفيدوا من الأفكار والمفاهيم المطروحة لمواصلة البحث والتطوير في هذا المجال.

الأهمية العلمية:

تلعب هذه الدراسة دورًا هامًا في توسيع المعرفة العلمية حول العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية من خلال إجراء دراسة حالة على البنك السعودي البريطاني، يمكن أن تسهم الدراسة في إضافة معرفة جديدة وفريدة حول هذا النوع من العلاقات في قطاع الخدمات المصرفية.

وتوفر النتائج والتوصيات التي يتم الوصول إليها في هذه الدراسة أدلة علمية قوية تدعم اتخاذ القرارات وصياغة السياسات المتعلقة بجودة التقارير المالية ودور مجالس الإدارة فيها. قد يستفيد القرارات التنظيمية والإشرافية من نتائج هذه الدراسة لتعزيز الإطار التنظيمي والمراقبة المالية.

كما يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تطوير المنهجيات والأدوات البحثية المستخدمة في تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية. يمكن أن توفر الدراسة نماذج وأدلة قوية للباحثين الآخرين لاستخدامها في دراساتهم اللاحقة وتعزيز الطرق المنهجية المستخدمة في هذا المجال.

أسئلة البحث

تتضمن الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
2. هل يوجد أثر لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
3. هل يوجد أثر لتخصصات المالية لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
4. هل يوجد أثر لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية؟
5. هل يوجد أثر للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
6. هل يوجد أثر لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
7. هل يوجد أثر لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي ؟
8. هل يوجد أثر لتركز الملكية على الأداء المالي ؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر خصائص مجلس الادارة على الإداء المالي في

البنك السعودي البريطاني وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
2. تحديد أثر لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
3. تحديد أثر لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.
4. معرفة أثر الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
5. معرفة أثر التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
6. معرفة أثر تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .
7. معرفة أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .

8. معرفة أثر لتركز الملكية على الأداء المالي .

9. معرفة أثر لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي .

فرضيات البحث

بعد توضيح مشكلة الدراسة وأسئلتها تم تحديد الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتخصصات المالية الأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتنوع جنس مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 للشهادات المهنية

لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 للتخصصات الأكاديمية

لأعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لتعدد عضويات أعضاء

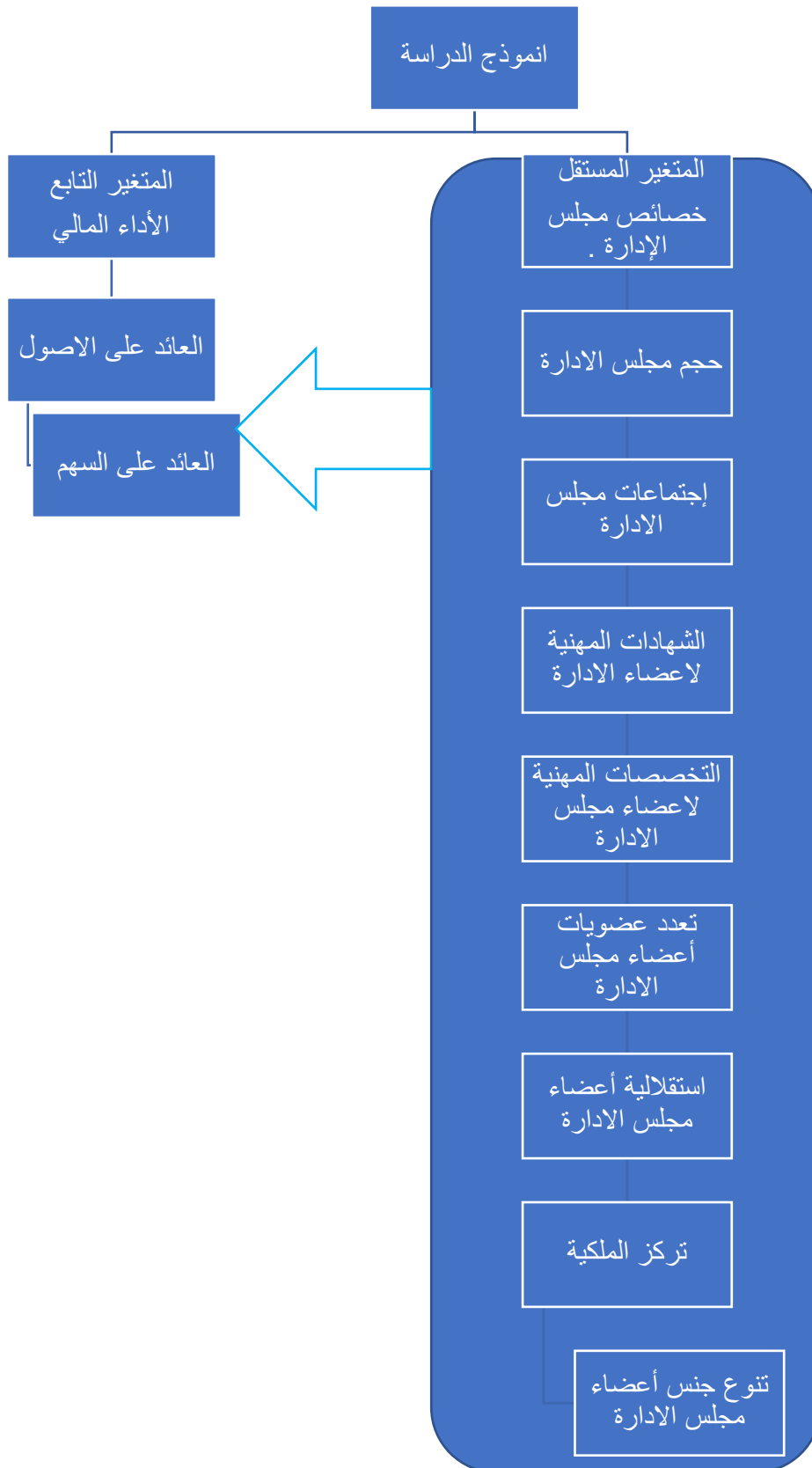
مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 لإستقلالية أعضاء

مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

نموذج الدراسة

لتوضيح فرضيات الدراسة قام الباحث بإعداد انموذج الدراسة على النحو التالي: إنموذج الدراسة شكل (1)



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على دراسة كل من (اغنيم، 2019 : الطراونة 2019 : أبو

عاقولة 2019 : الخدّاش والوشلي 2019 : الزعبي 2016 في تحديد أبعاد المتغير المستقل

ودراسة كل من (دراسة) الخدّاش والوشلي 2019 : السرطاوي (2015) في تحديد أبعاد المتغير

التابع.

مصطلحات الدراسة

1. **مجلس الإدارة (Board of Directors):** وهو هيئة تتكون من مجموعة أعضاء

منتخبين أو معينين بناء على التصويت من قبل الهيئة العامة للشركة، بحيث لا يقل

عددهم عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر ، وأن يكون ثلثهم على الأقل

أعضاء مستقلين، وذلك ليتولوا الإشراف على نشاطات الشركة بشكل مشترك" (أبو

الحاج، 2013).

2. **حجم مجلس الإدارة (Board Size):** ويمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها مجلس

الإدارة، ويعني عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة ويتراوح عددهم

بين خمسة وثلاثة عشر شخص، ويعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاماً في

فعالية مجلس الإدارة" (صالح،-2010)

3. **اجتماعات مجلس الإدارة (Board Meetings):** ويقصد بها الاجتماعات الرسمية

التي يعقدها مجلس الإدارة الرئيسي، ويعتمد عدد هذه الاجتماعات على طبيعة عمل

الشركة وظروفها، إلا أنه يجب أن لا تقل عن ستة اجتماعات سنوياً" (إلياس، 2015).

ويرى الباحث أن الخبرة المالية يمكن قياسها من خلال الشهادات المهنية لأعضاء مجلس

الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وتعدد عضويات أعضاء

مجلس الإدارة).

4. **الخبرة المالية (Financial Expertise)** وتمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها أعضاء مجلس الإدارة، ليتمكنوا من أداء واجباتهم بشكل جيد بناءً على وجود معرفة وخبرة مالية كافية، وبصورة تساهم في حماية موارد الشركة، وتمكّنهم من تقديم النصائح المالية للإدارة التنفيذية بفاعلية" (أبو الحاج، 2013).
5. **الشهادات المهنية (Professional Certifications)** : "ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات وخبرات علمية وعملية في المحاسبة والتمويل والشهادات المحاسبية المهنية المعتمدة . (JCPA, ACPA, CPA, ACCA, CMA, CIA, CFA) (2018) AlQadasi and Abidin,
6. **التخصصات الأكاديمية (Academic Specializations)**: مجموعة من المقررات تقع ضمن حقل تخصصي معين وهي مبنية على أسس تنظيمية معينة وتهدف جميعاً إلى تحقيق أهداف عامة موحدة، وينال الدارس عند إكماله دراسة هذه المقررات بنجاح درجة البكالوريوس في التخصص الذي التحق به ويعرف أيضاً بأنه فرع من المعرفة ويشمل الخبرة، والدراسات، والتحقيق، ومجالات البحث التي ترتبط بقوة بهذا الفرع، بحيث تهدف إلى إكساب الأشخاص المهارات الأكاديمية العلمية المتخصصة في مجال معين (صالح ، 2005، ص15 حيث تم التعبير عنها بقياسها بأعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص المحاسبة والمالية والاقتصاد والأعمال. تعدد العضويات (Multiple Directorships): تعني الأعضاء الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى (Fich & Shivdasani, 2006).
7. **استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence)** : " تُعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واحدة من أهم الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، وتعني استقلالية أعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة بحيث يكون الجزء الأكبر من الأعضاء من غير المدراء التنفيذيين "Non-executives (يوسف 2012).

8. **تركز الملكية (Ownership Concentration)** : " هي أداة رقابة فعالة تقدمها

بعض فئات المساهمين على أداء المديرين في سبيل تخفيض تكاليف الوكالة، إذا يساهم تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة فضلاً الاختيار الأمثل للمديرين ممن يُمثلون مصلحة المساهمين (طريف، 2017).

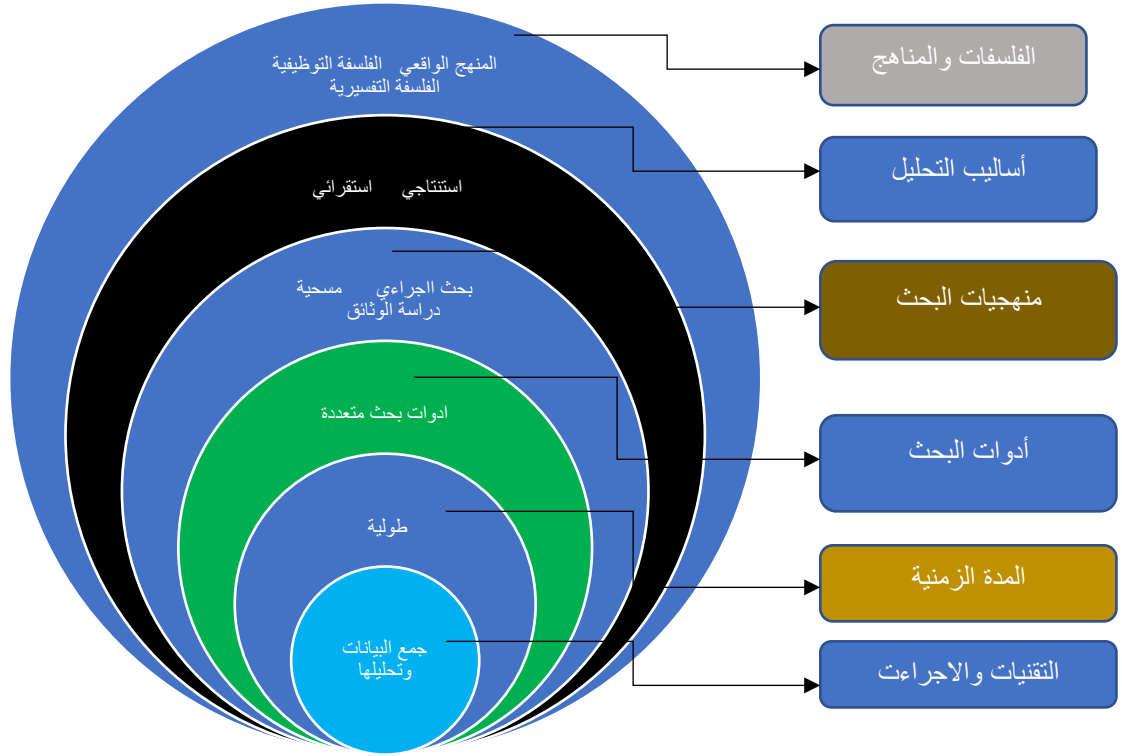
9. **تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (Board Gender)**: أن يتضمن مجلس إدارة الشركة نسبة من الأعضاء الإناث، ويقاس بنسبة الأعضاء الإناث من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (الخدّاش والوشلي 2019).

10. **الأداء المالي (Financial Performance)**: ويمثل مقدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية بأقل تكاليف ممكنة، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليه، بالإضافة إلى تحقيق التوازن المالي " (حقي 2016). حيث تم التعبير عنها وقياسها من خلال نسبة العائد على الأصول والعائد على السهم.

11. **نسبة العائد على الأصول (ROA)** هو أحد نسب الربحية ويعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس نجاح الشركة كمؤشر ، ويستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة، ويشير العائد على الأصول المرتفع إلى فاعلية الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح (Rosikah, et al, 2018). وتهدف إلى قياس الربحية التي تحققها الأصول أو ما تنتجه هذه الأصول بشكل نهائي من الأموال المتاحة للإدارة، ويتم الإعتماد عليها في تحديد حجم الأصول التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج" (اعويطيل 2015).

12. **العائد على السهم (Earning Per Share)**: وتعبر عن حصة السهم العادي الواحد المتداول من صافي دخل الشركة بعد خصم الضرائب وأرباح الأسهم الممتازة" (2014) (Kieso et al,

منهجية الدراسة



الفلسفة والمنهاج وأساليب التحليل :

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع دون تدخل الباحث بها، بالإضافة إلى كونها من المناهج التي تقوم بوصف دقيق وكمي، حيث لا يتوقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى تحليل واستخراجات العلاقات والتأثيرات المرتبطة بالظاهرة، من أجل الوصول إلى التفسيرات والإستنتاجات التي يبني الباحث عليها التصور المقترح للدراسة، بالإضافة إلى زيادة رصيد المعرفة حول الموضوع. وبناءً على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمحور حول بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لدى البنك السعودي البريطاني ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية للبنك السعودي البريطاني المدرجة في بورصة الرياض خلال الفترة (2020-2024).

وذلك من خلال الإطلاع على التقارير المالية لإستخراج أبعاد المتغير المستقل لخصائص مجلس الإدارة والمتمثل بكل من حجم مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة). ومن ثم استخراج أبعاد المتغير التابع وهو الأداء المالي والمتمثل في (العائد على الأصول، والعائد على السهم)، ليتم بعد ذلك التوصل الى العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

منهجيات البحث:

قامت الباحثة في هذه الدراسة باستخدام أسلوب البحث الكمي حيث قامت الباحثة بجمع البيانات والمعلومات وتحليل الدراسات السابقة.

أدوات تحليل البيانات

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، وتحليل الانحدار المتعدد من خلال إجراء نموذج الانحدار لدراسة كل من الارتباطات الخطية وغير الخطية لكل من مجموعات الدراسة، واستخلاص النتائج بواسطة الأساليب الإحصائية والبرنامج الاحصائي (JASP).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من الإدارة واغلب الموظفين في البنك السعودي البريطاني . أما عينة الدراسة

حدود الدراسة

يمكن تخصيص حدود الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية : البنك السعودي البريطاني.

- الحدود الزمانية: وتقع في الفترة بين (2020-2024).

مخطط الدراسة :

تتكون الدراسة من خمسة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة واهميتها

الفصل الثاني :الاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثالث : منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

الفصل الرابع : التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

الدراسات السابقة

تتوزع المجالات العلمية بالعديد من الدراسات التي تناولت خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات في شتى أنحاء العالم. ورغبةً في تسليط الضوء عليها والاستفادة من مناهجها ونتائجها، تستعرض الباحثتان جزءاً من هذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

دراسة (Queir et al 201) هدفت إلى معرفة العلاقة بين كل من خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية وبين أداء الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد تألف المجتمع من الشركات الخدمية والصناعية في سوق مسقط للأوراق المالية، وبعد استثناء الشركات التي لم تتوفر فيها جميع البيانات المطلوبة، بلغ حجم العينة 14 شركة تمت دراستها من سنة 2009م إلى 2015م. تم حساب الأداء المالي بواسطة نسبتي (ROA) و (IQ) ، ثم خلّلت البيانات باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركة، ووجود تأثير سلبي لكل من عدد اجتماعات المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين على الأداء أوصت الدراسة منظمي سياسات الحوكمة بالاطلاع على النتائج الحالية، وأوصت الشركات بوضع أسس منهجية عند اختيار الأعضاء المستقلين من حيث توفر الخبرة وعدم الانضمام إلى عدد كبير من المجالس، كما شددت على أهمية الاعتناء بجودة مجلس الإدارة أكثر من التركيز على العدد فحسب.

دراسة (Abdeljawad and Masri 200) هدفت إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركات الفلسطينية لعينة ضمت 47 شركة خلال الفترة من 2012م إلى 2014م. استخدمت الدراسة نسب (ROA) و (ROE) وربحية السهم لقياس الأداء المالي، ثم استخدمت أسلوب المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square) لحساب معاملات الانحدار. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على أداء الشركات،

في حين وُجد تأثير سلبي لكل من حجم المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين، وعدد حاملي شهادة الدكتوراه على الأداء المالي أوصت الدراسة بأهمية اطلاع منظمي سياسات الحوكمة لنتائج الدراسة والتشجيع على تصغير حجم مجلس الإدارة وزيادة عدد اجتماعاته، مع اختيار الأعضاء المستقلين والحاصلين على شهادات عليا بعناية.

دراسة (Guney et al 2020) هدفت إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات في أسواق شرق أفريقيا الحدودية (كينيا، وأوغندا وتنزانيا). وقد تكوّن المجتمع من جميع الشركات الغير مالية المدرجة في هذه الأسواق، أما العينة فاقترنت على 47 شركة، تم جمع بياناتها خلال السنوات من 2000م إلى 2013م. تم اعتماد نسبة (ROA) كمقياس للأداء، ثم أُجري التحليل باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، في مقابل وجود تأثير إيجابي للأعضاء من ذوي التعليم العالي. وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء لائحة توضح مهام مجلس الإدارة؛ لتجنب أي نزاعات.

استهدفت دراسة خليفة و عبد الناصر – (2019م) إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ذات الأسهم الجزائية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة ازدواجية دور المدير التنفيذي، اجتماعات مجلس الإدارة، أقدمية المدير التنفيذي على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، مما يثبت أن الأداء المالي لتلك الشركات يتأثر بعوامل أخرى أكثر من تأثره بهذه الخصائص.

دراسة Bajar (2019) هدفت إلى تحليل أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات الإسمنت في السوق المالي السعودي والتي يبلغ عددها 14 شركة. وبعد استبعاد إحدى الشركات ذات البيانات المفقودة بلغت العينة 13 شركة، تم استخراج بياناتها خلال الفترة من 2012م إلى

2016م مع قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) ، ثم تحليلها بأسلوب (OLS). توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته، والأعضاء المستقلين فيه على الأداء المالي؛ وأوصت بإجراء المزيد من البحوث المشابهة مع توسيع عينة الدراسة أو اختيار متغيرات أخرى.

كما استهدفت دراسة مباركي – (2018م) إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للمؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والأداء المالي للمؤسسات الفرنسية، وعدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته على الأداء المالي للمؤسسات الفرنسية.

دراسة (Assenga et al (2018) هدفت إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في تنزانيا والتي يبلغ عددها 18 شركة وبعد استبعاد الشركات المالية وذات البيانات الغير مكتملة، انحصرت العينة في 7 شركات فقط. وقد تم اختيار نسبتي (ROA) و (ROE) لقياس الأداء المالي، واعتماد نماذج (Panel Data) في تحليل بيانات شركات العينة خلال السنوات من 2006م إلى 2013م، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع 12 شخص من أصحاب المصلحة الرئيسيين توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين فيه، وعدد حاملي شهادة الدكتوراه على الأداء المالي للشركات وأوصت بتشجيع المسؤولين على صياغة أنظمة حوكمة مناسبة لبيئة العمل في الدولة، مع توضيح آليات تعيين الأعضاء وتدريبهم بشكل أكثر شفافية

دراسة (Makhlouf et al (2017) هدفت إلى معرفة العلاقة بين فعالية مجلس الإدارة وأداء الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 134 شركة وقد تمثلت عينة الدراسة من 120 شركة ممن توفرت فيها البيانات اللازمة خلال السنوات من 2009م إلى 2013م. وقد

تم قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) و (IQ) ، ثم إجراء التحليل وفقاً لأسلوب (Panel Data). خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم المجلس على الأداء المالي، ووجود تأثير إيجابي لعدد الأعضاء المستقلين على الأداء، وأما عدد الاجتماعات فلم يوجد لها تأثير جوهري، وأوصت بالاطلاع على هذه النتائج مع إجراء المزيد من البحوث ذات العلاقة.

7. دراسة محمدي وقريشي (2016) هدفت إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات البتروكيماوية المدرجة في سوق المال السعودي. وقد تألف المجتمع من جميع الشركات البتروكيماوية المدرجة في سوق المال السعودي، في حين تألفت عينة الدراسة من 10 شركات توفرت فيها البيانات اللازمة خلال السنوات من 2010م إلى 2015م. وتم استخدام نسبة (ROA) لقياس الأداء المالي، واستخدام نماذج (Data) Panel لتقدير معاملات الانحدار توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وجوهري لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الأداء المالي، بينما لا يوجد تأثير جوهري لحجم المجلس على الأداء.

دراسة **Bhatt and Bhattacharya (2015)** هدفت إلى فحص العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والأداء المالي للقطاع التقني في الهند لعينة بلغت 114 شركة تم جمع بياناتها للفترة من 2006م إلى 2011م. وقد تم قياس الأداء المالي باستخدام (ROA) و (ROE) و (TQ) والعائد على رأس المال العامل ثم تحليل البيانات بأسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين والثلاثة مراحل. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركات؛ بينما لا يوجد تأثير لكل من عدد الاجتماعات، والأعضاء المستقلين على الأداء المالي. تمت التوصية بزيادة حجم المجلس لتوفير المزيد من الخبرات والحد من سيطرة المدير التنفيذي، بالإضافة إلى أهمية وجود أعضاء مستقلين أكفاء لتعزيز أداء الشركات.

. التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

وجود تعارضاً واضحاً في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي، الألمعي (2018) (AlQudah et 2019,.al)، ولكل رأي حجته ومبرراته، مما يتطلب عناية خاصة عند دراستها وتناولها. كما أن الدراسات السابقة كان تركيزها قليل على قطاع البنوك، وهذا يعزز أهمية الدراسة الحالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أولاً، تُعد هذه الدراسة – على حد علم الباحثة - من الدراسات الأولى في السعودية التي تختبر أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات بعد استحداث لائحة الحوكمة في سنة 2017م والتي تضم 98 مادة مقارنة باللائحة القديمة الصادرة في سنة 2006م والتي ضمت 19 مادة فقط. وتطور إحدى الاختلافات بين اللائحتين حول عوارض استقلالية عضو مجلس الإدارة، حيث ذكرت اللائحة القديمة ستة، عوارض بينما أوردت اللائحة الجديدة عشرة عوارض ووسعت مفهوم صلة القرابة لتشمل الأجداد والأحفاد والأخوة (هيئة السوق المالية 2017ب، ص22-23)، وهذا يعني أن العضو المستقل وفقاً لللائحة القديمة ليس بالضرورة أن يبقى مستقلاً وفقاً لللائحة الجديدة.

ثانياً، تميزت الدراسة الحالية بدراسة خاصية هامة من خصائص مجلس الإدارة والمتعلقة بتعليم المجلس. فعلى حد علم الباحثة، لم تتناول الدراسات السابقة السعودية مثل (محمدي، وقرشي 2016؛ Bajaher2019) دراسة تأثير مستوى تعليم أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي. ووفقاً لما ذكره. Francis et al 2015، ص 547) يُعتبر الأعضاء ذوو الخلفية الأكاديمية من

الموارد المهمة للشركة، والتي تُساعد في تحسين الأداء المالي من أجل ذلك، رغبت الباحثة في اختبار هذه الخاصية المهمة ضمن متغيرات الدراسة.

أخيراً، وعلى حد علم الباحثة فقد اقتصرَت معظم الدراسات السابقة على اختبار نسبة أو اثنتين من النسب المالية مثل دراسة (Bajaher 2019; Guney et al., 2020; ., 2017)، في حين تختبر هذه الدراسة تأثير الخصائص على ثلاثة نسب مالية، اثنتان منها محاسبية (ROA و ROE)، والأخرى تعتمد على القيمة السوقية للشركة وهي (IQ)؛ للوصول إلى نتائج أكثر دقة ومثانة.

3- الإطار النظري

3-1 حجم مجلس الإدارة والأداء المالي:

يُعرف حجم مجلس الإدارة بأنه عدد الأعضاء الذين يمثلون المجلس (Bajaher, 2019, 650). وقد اختارت بعض الدول عدداً موحداً لأعضاء مجالس إدارتها، فيما وضعت الدول الأخرى حداً أدنى وأقصى لعدد الأعضاء (Ahmadi et al., 2018, p. 219)، وهذا يدل على عدم وجود حجم مثالي مُتفق عليه بين دول العالم. وقد انقسمت آراء الباحثين حول أفضل حجم لمجلس الإدارة، فيُشجع البعض على اختيار مجالس صغيرة تتراوح من سبعة إلى تسعة أعضاء؛ لتسهيل التواصل واتخاذ القرارات بين الأعضاء (Makhlouf et al., 2017, p.30; Malik & Makhdoom, 2016, p.758)، ويتم تفضيل هذا الحجم الصغير في الشركات العائلية؛ نظراً لتوافق الأهداف بين كل من الإدارة والمساهمين (Jaskiewicz & Klein 1086.p, 2007). في المقابل، يُشجع البعض الآخر على زيادة عدد الأعضاء، حيث توفر المزيد من المعارف والخبرات المتبادلة، والتي تُوجه المجلس إلى اتخاذ قرارات أكثر حكمة (Dalton et al., 1999, p.678).

وبين اختلاف وجهتي النظر يوصي Malik and Makhdoom 2016 ، ص759) الشركات بإنشاء مجالس إدارة : تتألف مناسب ومعقول من الأعضاء بناءً على ما تقتضيه لوائح الحوكمة في كل دولة. ووفقاً للائحة الحوكمة السعودية، يجب أن يتراوح حجم المجلس من ثلاثة إلى أحد عشر عضواً، بحيث يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص20).

3- اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي:

يقوم الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة بمناقشة أداء الشركة وممارسة أدوارهم الرقابية والتوجيهية، ووضع الخطط الاستراتيجية (Abdeljawad & Masri 2020, p.763). وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف حول العدد المناسب لعقد اجتماعات مجلس الإدارة، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن زيادة اجتماعات مجلس الإدارة ترتبط بالمشاكل التي تواجه الشركة فعندما يتدنى الأداء، يتحَقَّر المجلس لزيادة عدد الاجتماعات، ومع مرور الوقت يتحسن الأداء (Malik 140). Queir et al 2021، ص 659 أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على أداء الشركات نظراً لارتباطها بتكاليف إدارية عالية، ذكر Vafas 1999، ص118 من هذه التكاليف على سبيل المثال: تذاكر السفر، وبدلات حضور اجتماع الأعضاء؛ كما يبرز في هذه الاجتماعات الطابع الرسمي والتشريفي وينقضي جزء كبير من الوقت في تتبع الأعضاء المستقلين لوضع الشركة الحالي (Alsartawi 2019, p.293). وبالتالي لا يرى كل من (69. Querit et al 2010) و (Alsartawi 2019) ص (301) أي ضرورة لزيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة حيث أن تكلفة إقامتها تفوق الفائدة المرجوة من عقدها. أما عن عدد

الاجتماعات الموصى بها في الشركات السعودية فقد قُدمت لائحة الحوكمة السعودية فقرة استرشادية توصي بعقد أربعة اجتماعات خلال السنة (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص33).

3-3 استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي:

العضو المستقل هو شخص يعمل بشكل أساسي لدى جهة أخرى بخلاف الشركة التي يشغل عضوية مجلس إدارتها (Adams 83.et al. 2010, p). يتم ترشيح العضو المستقل بناءً على كفاءته بعيداً عن أي دوافع أخرى؛ بهدف تقديم آراء موضوعية، تُرشد الإدارة التنفيذية، وتحمي مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام (Fuzi et al., 2016.461). وقد اشترطت اللائحة السعودية أن تتألف تركيبة المجلس من عضوين مستقلين كحد أدنى أو ما يُشكّل ثلث المجلس أيهما أكثر (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص20).

يرى بعض الباحثين أن وجود الأعضاء المستقلين يُساعد في عمليات الرقابة على المدراء، وفي الربط بالموارد الخارجية (Hillman et al., 2000, p.252). في حين يرى البعض الآخر أن وجودهم قد يُشكّل عبئاً على الشركة؛ بسبب افتقارهم للمعلومات التشغيلية، وعدم قدرتهم على فهم وضع الشركة بشكل صحيح، (بوسنة 2018 ، ص39). وقد يحصل هذا العبء نتيجة قصر فترة

تولي العضو المستقل لمنصبه داخل المجلس (Reguera-Alvarado & Bravo, 598). بالإضافة إلى ما سبق أشار (Bhagat and Black 2002، ص 266-27) إلى أسباب أخرى مثل: الخلل في مدى انطباق صفة الاستقلالية على العضو المستقل، أو عدم الرغبة في معارضة بقية الأعضاء، أو الانشغال بمجالس إدارة عدة شركات في وقت واحد، أو التعيين لأهداف صورية تتماشى مع الأنظمة أو تُضفي تنوعاً عرقياً وجنسياً.

تعليم مجلس الإدارة والأداء المالي: يُعتبر التعليم من الأمور التي تُميز مجالس الإدارة، حيث يُعد ركيزة أساسية في جلب المعارف والخبرات؛ لترشيد قرارات المجلس، الأعضاء من ذوي التعليم العالي بقدرة على معالجة الأحداث بشكل مستقل، وحُسن استغلال للموارد الخارجية؛ وينعكس

ذلك إيجابياً على قيمة الشركة وجودة أرباحها وأداءها المالي في حالات الاستحواذ وأيضاً على عدد براءات الاختراع لديها (Francis et al 577.p ,2015.,). وقد نصت المادة الثامنة عشرة من لائحة الحوكمة السعودية على الشروط الواجب توافرها في العضو، وعلى وجه الخصوص المؤهلات العلمية والمبادئ المالية التي تمكنه من قراءة وفهم التقارير المالية الخاصة بالشركة (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص 21).

وبعد استعراض الخصائص السابقة، يجدر بالذكر الإشارة إلى الجوانب الأخرى التي طرحها (Sonnenfeld 2002) في مقالته حول الأمور التي تجعل من مجلس الإدارة مجلساً فعالاً حيث عقد مقارنات بين الشركات الأمريكية الأعلى والأدنى ضمن قائمة Fortune 500، وكذلك عدداً من الشركات التي فُضح أمرها مثل Enron، ووجد أن خصائص مجلس الإدارة متقاربة فيما بينها مثل عدد أعضاء المجلس واجتماعات المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين، ونسبة الأعضاء من حملة الشهادات العليا. لذلك، أشاد بالجوانب الاجتماعية المهمة داخل مجلس الإدارة والتي يغفل عنها الكثير، مثل: بناء الاحترام والثقة والصراحة بين الأعضاء التنفيذيين والمستقلين، وعدم وجود الأحزاب والانقسامات، وتقبل اختلاف وجهات النظر بشكل ودي، وتحمل كل فرد لمسؤوليته، وإنشاء بنود لتقييم أداء المجلس والأعضاء بشكل دوري.

الشهادات المهنية (Professional certifications)

تمثل الشهادات المهنية أداة تعليمية تزيد من معرفة المحاسبين في مجالات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وتمويل الشركات والعديد من الموضوعات الأخرى، مما يجعلهم محاسبين أفضل.

مع حصول هؤلاء المحاسبين على عمل في المؤسسات، سيتم تعزيز أنظمة المحاسبة لهذه الشركات، وبالتالي تعزيز المؤسسات نفسها يُعد وجود نظام محاسبة داخلي قوي يتكون من محاسبين مطلعين عاملاً خفياً يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن نظام المحاسبة

القوي يعزز جودة البيانات المالية التي يقرأها المستثمرون الدوليون قبل اتخاذ قراراتهم الإستثمارية. إن وجود نظام محاسبة داخلي قوي يسهل أيضاً على المدققين المستقلين التصديق على البيانات

المالية للمؤسسة.

تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الافتقار إلى بيانات مالية موثوقة. يتردد المستثمرون الدوليون بشدة في القيام باستثمارات كبيرة في شركة لا تتبع مجموعة معينة من قواعد إعداد التقارير المالية المعترف بها دولياً والتي لا تتمتع ببياناتها المالية المصدق عليها من قبل محاسب يمتلك بعض الشهادات المحاسبية المعترف بها دولياً. وبالتالي فإن

النمو الاقتصادي والتنمية يعوقهما الافتقار إلى المحاسبين المعتمدين الموثوق بهم.

التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة (Academic Specializations)

إنَّ اختلاف نوعية التخصص التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة يؤثر على المجلس في إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث يوفر مرونة أكبر وفرصة أفضل لقبول وتبني الأفكار الجديدة (Ruigrok et al., 2006).

وصدر عن البنك المركزي الأردني، 2016 في التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 63/2016 بتاريخ 1/9/2016 في المادة رقم (12) فقره (ب) في ما يخص الشروط التي يجب ان تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك، رقم (4) : " أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك".

تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة (Multiple Directorships)

أظهرت دراسة Fama & Jensen (1983) أن تواجد الأعضاء في مجالس مختلفة سيمكّنهم من تحسين مهاراتهم والمحافظة على سمعة جيدة وذلك بسبب الخبرة الأكبر التي سوف يحصلون عليها من خلال تعاملهم مع قضايا أكثر ، كذلك سيتمكن هؤلاء الأعضاء من تبادل المعلومات مع أطراف مختلفة ؛ مما يقيهم على إطلاع على كل ما هو جديد، وبالتالي سيزيد من فرصة المجلس للحصول على نصائح وتوجيهات من هؤلاء الأعضاء التي تعود عليهم بالفائدة. وعلى النقيض يرى آخرون أن الأعضاء الذين يشغلون عضويات في مجالس مختلفة يزداد عليهم ضغط العمل؛ مما يدفعهم للتغيب عن حضور الكثير من الاجتماعات، وهذا بدوره سيخفض من فاعلية الرقابة على أعمال الإدارة مترتباً على ذلك انخفاضاً في الأداء.

تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (Board Gender)

تشير نظرية الوكالة إلى أن تنوع مجالس الإدارة من حيث العرق والجنس يُسهم في تحسين استقلالية المجلس ويعزز عملية الرقابة الإدارية (Elzahar & Hussainey, 2012). ويرى (Adams & Ferreira, 2009) أن المجالس التي يوجد بها تنوع بين الجنسين تُظهر أن الأعضاء الإناث يبذلن جهداً أكبر في الرقابة على أداء الشركة من الأعضاء الذكور، وتسجل المديرات من النساء فيها حضور أفضل من الرجال، وأنّ المديرات من النساء هنّ أكثر فاعلية وحضور في لجان المراقبة من الرجال، وعموماً أن المجالس التي يوجد بها تنوع من الجنسين تخصص المزيد من الجهد للرقابة على أعمال الشركة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي كدراسة

تطبيقية على البنك السعودي البريطاني المدرجة في بورصة الرياض، وتميزت هذه الدراسة عما سبقها من دراسات أنها شملت حسب علم الباحثة جميع خصائص مجلس الإدارة، وعلى الرغم من تشابه عواملها مع بعض الدراسات مثل دراسة طريف (2017)، إلا أنها اختلفت من حيث مجتمع ومتغيرات الدراسة. كما وتميزت الدراسة الحالية عما سبقها من الدراسات في حداتها، حيث تم إجراؤها في عام 2020 وتم تطبيقها على البيانات المالية البنك السعودي البريطاني خلال الفترة ما بين (2010-2022).

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، كما تم اعتماد المعالجات الإحصائية الآتية:

(1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) وذلك لمعرفة كل من

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير.

(2) اختبار العلاقة الخطية المتعددة (Multicolleniarity) للتأكد من عدم وجود تداخل خطي

أو ارتباط عالي بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبارين هما (Tolerance,)

Variance Inflation Factor (VIF).

(3) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في

البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin - Watson.

(4) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وذلك من أجل اختبار

فرضيات الدراسة ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

(4-1) تمهيد

(4-2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

(4-3) اختبار العلاقة الخطية المتعددة

(4-4) اختبار الارتباط الذاتي

(4-5) اختبار فرضيات الدراسة

(4-1) تمهيد

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى "معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، وتم ذلك من خلال عرض النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة ودرجة الارتباط بين متغيرات الدراسة وأخيراً عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم هذا الجزء من الدراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من أجل الحصول على قراءات عامة أو وصف للبيانات وكيفية تنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وكذلك عرضها بطريقة واضحة على شكل جدول حيث يتضمن الإحصاء الوصفي مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة)، كما هو موضح في الجدول رقم (4-1) أدناه:

جدول رقم
(1-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	اسم المتغير
1.497	11.08	13	7	مستقل	حجم مجلس الإدارة
2.381	8	19	5*	مستقل	اجتماعات مجلس الإدارة
0.0736	0.0527	0.3077	0.0000	مستقل	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة
0.1818	0.7428	1.0000	0.2727	مستقل	التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة
0.1122	0.8395	1.0000	0.5455	مستقل	تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة
0.0803	0.3613	0.5833	0.0000**	مستقل	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
0.2091	0.6131	0.8849	0.1600	مستقل	تركز الملكية

0.0746	0.0721	0.2857	0.0000	مستقل	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة
0.0049	0.0119	0.0251	-0.0017	تابع	العائد على الأصول
0.1448	0.2077	0.6800	-0.0200	تابع	ربحية السهم

يوضح الجدول السابق رقم (1-4) ما يلي:

-

-

بلغ المتوسط الحسابي " لحجم مجلس الإدارة " ما قيمته (11.08) أي ما يعادل احد عشر عضواً، حيث بلغت أقل قيمة (7) أعضاء وأعلى قيمة (13) عضواً، مما يشير إلى البنك السعودي البريطاني بتعليمات الحوكمة والتي تنص على " أن يكون الحد الأدنى لحجم مجلس الإدارة (5) أعضاء والحد الأعلى (13) عضواً ".

بلغ المتوسط الحسابي " لإجتماعات مجلس الإدارة " ما معدله (8) إجتماعات سنوياً، حيث بلغت أقل قيمة (5) إجتماعات وأعلى قيمة (19) إجتماعاً، مما يشير إلى تقيد معظم بلغ المتوسط الحسابي " لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (83.95%)، حيث بلغت أقل قيمة (54.55%) وأعلى قيمة (100%) ، وهذا يشير لإمتلاك معظم مجالس الإدارة في البنك السعودي البريطاني لأعضاء يشغلون عضويات في مجالس أخرى، وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه البنك.

بلغ المتوسط الحسابي " لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (36.13%)، حيث بلغت أقل قيمة (0%) وأعلى قيمة (58.33%) ، مما يشير إلى تقيد معظم البنك السعودي البريطاني بتعليمات الحوكمة والتي تنص على أنه يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل أعضاء مستقلين ".

تشير الى بنك الاسكان للتجارة والتمويل ، حيث لم يكن لديه أي عضو مستقل في عام 2015. بلغ المتوسط الحسابي " لتركز الملكية " ما قيمته (61.31%) ، حيث بلغت أقل قيمة (16%) وأعلى قيمة (88.49)، مما يدل على أن نسبة تركيز الملكية بيد كبار المساهمين (المساهمين المالكي 5% فأكثر من أسهم البنك مرتفعة في البنك السعودي البريطاني

بلغ المتوسط الحسابي " تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (7.21%)، حيث بلغت أقل قيمة (0) وأعلى قيمة (28.57%) ، مما يدل على أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس الإدارة البنك السعودي البريطاني لا تزال ضعيفة، وهذا يدل على أن هنالك فجوة

واسعة لمشاركة الإناث بالمقارنة مع الذكور في مجالس إدارة البنك السعودي البريطاني

وفي ما يتعلق بالأداء المالي البنك السعودي البريطاني ، يلاحظ أن الأداء المالي خلال الفترة التي غطتها الدراسة كان متدني وبشكل واضح في ما يتعلق بالعائد على الأصول، حيث

بلغ المتوسط الحسابي " للعائد على الأصول " ما قيمته (1.19%)، حيث بلغت أقل قيمة (0.17%) وأعلى قيمة (2.51%) ، كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.49%) ، مما يعني أن نسبة العائد على الأصول في البنوك البنك السعودي البريطاني متقاربة جداً. ومن جهة أخرى بلغ المتوسط الحسابي " لربحية السهم " ما قيمته (0.2077)، حيث بلغت أقل قيمة

(-0.02) وأعلى قيمة (0.68).

اختبار فرضيات الدراسة

لإختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها ولمعرفة مدى تأثير المتغيرات

المستقلة على المتغير التابع، تم الإعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple liner

Regression) وفقاً لقاعدة القرار التالية:

ترفض الفرضية الصفرية أو العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة

(2) "sig) أقل من أو تساوي (0.05) ، في حين تقبل الفرضية الصفرية أو العدمية H_0 وترفض

البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة (sig) " أكبر من < (0.05).

الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$)

لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .
حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H01 من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد للعائد على الأصول كما في الجدول رقم (4-4) أدناه.

جدول رقم

(4-4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير Beta	قيمة T-Value	مستوى الدلالة sig
ثابت	-1.8240	-	-1.2410	0.2200
حجم مجلس الإدارة	-0.0670	-0.0980	-0.7000	0.4870
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.0150	-0.0600	-0.4810	0.6320
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	2.2670	0.2890	2.0380	0.0460
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	-1.0430	-0.2440	-1.5150	0.1350
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	-0.2130	-0.0370	-0.2840	0.7780

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-2.1030	-0.2680	-1.9460	0.0570
تركز الملكية	-0.1090	-0.0380	-0.2360	0.8150
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	-2.8870	-0.3070	-2.3250	0.0240
	0.4890			
	R			
	0.2390			
	R Square			
	2.1550			
	F			
	0.0460*			
	Sig			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (44) إلى ما يلي: إن مستوى الدلالة للنموذج هي (sig 0.0460)، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً يظهر لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05)، إذاً يتوجب رفض الفرضية الرئيسية (العدمية) الأولى H_0 وقبول الفرضية البديلة لها H_a ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

وتعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.489$) مستوى متوسط من الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 23.9% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثلة بالعائد على الأصول (ROA)، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 ثمانية فرضيات فرعية كما يلي:

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لحجم مجلس الإدارة

على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.4870) وهي أكبر من مستوى الدلالة

الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول

(ROA) البنك السعودي البريطاني " .

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإجتماعات مجلس

الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإجتماعات مجلس

الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (44) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لإجتماعات مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.6320) وهي أكبر من مستوى الدلالة

الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني " .

: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للشهادات المهنية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة

أقل من الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.0460) وهي مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير (Beta 0.2890) وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على الأصول، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) () للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة

على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني " .

H014: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للتخصصات الأكاديمية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.1350) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " H014: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.1350) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ."

5-01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.7780) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ."

Ho1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإستقلالية أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig } 0.057$) وهي أكبر من مستوى

الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد

على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ."

H01-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتركز الملكية على

العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

Ho1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإستقلالية أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig } 0.057$) وهي أكبر من مستوى

الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد

على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ."

H01-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتركز الملكية على

العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت (sig 0.8150) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) > (a) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإستقلالية أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.057) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني ".

H01-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتركز الملكية على

العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت (sig 0.8150) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) $(a > 0.05)$ لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني " .

Ho1-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.0240) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير (Beta 0.3070) وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و العائد على الأصول، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (> 0.05) (لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني " .

استناداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) فإن معاملة

الإنحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على الموجودات (ROA) = -1.8240 - 0.0670 (حجم مجلس الإدارة) - 0.0150

اجتماعات مجلس الإدارة 2.2670 الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة) - 1.0430

(التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة) - 0.2130 (تعدد عضويات أعضاء

أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية) على العائد على

الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني .

الفرضية الرئيسية الثانية H02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$)

لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية 02 من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد للعائد

على السهم

(4-6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على

السهم

اسم المتغير	معامل الإنحدار B	قوة التأثير Beta	قيمة T-Value	مستوى الدلالة sig
ثابت	-2.4350	-	-1.6400	0.1070
حجم مجلس الإدارة	0.0600	0.0750	0.6220	0.5370
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.0580	-0.2040	-1.8880	0.0640
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	3.0800	0.3350	2.7420	0.0080
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	-0.9280	-0.1860	-1.3360	0.1870
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	2.1010	0.3080	2.7730	0.0080
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-1.8060	-0.1960	-1.6550	0.1040
تركز الملكية	0.2510	0.0740	0.5400	0.5920

0.0010	-3.6700	-0.4170	-4.6000	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة
0.6600	R			
0.4360	R Square			
5.3110	F			
0.0000*	Sig			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (4-6) أعلاه إلى ما يلي:

- إن مستوى الدلالة للنموذج هي (sig 0.0000)، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً يظهر

لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05)، إذاً يتوجب رفض الفرضية

الرئيسية (العدمية الثانية H_02 وقبول الفرضية البديلة لها H_a ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.6600$) مستوى مرتفع من الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 43.6% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثل بالعائد على السهم (EPS)، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث.

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.5370) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني " .

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإجتماعات مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.0640) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ". .

H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للشهادات المهنية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig } 0.0080$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta } 0.3350$) وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على

أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ". .

Ho2-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) للتخصصات الأكاديمية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig } 0.1870$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ". .

H02-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) s a لتعدد عضويات

أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sig 0.0080) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير (Beta 0.3080) وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني " .

6-02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لإستقلالية أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت (sign 0.1040) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني " .

H02-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتركز الملكية على

العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت (sig 0.5920) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ."

H02-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتنوع جنس أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig } 0.0010$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} - 0.4170$) وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ."

استناداً على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) فإن معاملة

الانحدار الانحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على السهم ($0.0600 + 2.4350 \text{ EPS}$) (حجم مجلس الإدارة) -0.0580 (اجتماعات مجلس الإدارة) 3.0800 الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة - 0.9280 (التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة) 2.1010 (تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) -1.8060 استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) 0.2510 (تركز الملكية) - 4.600 (تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد اختبار الفرضية الرئيسية الثانية Ho2 ، وفرضياتها الفرعية وبناءً على نتائج تحليل

الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) يظهر للباحث ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية لكل من الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS)، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) البنك السعودي البريطاني .

لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة الأخرى والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

(5-1) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرض لنتائج الدراسة، والتوصيات التي تم التوصل إليها اعتماداً على نتائج الدراسة.

(5-2) نتائج الدراسة

قامت الدراسة الحالية باختبار "أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني"، في محاولة للبحث حول طبيعة وأثر هذه المتغيرات على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني، حيث استخدمت عينة مكونة من (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019) وباستخدام التحليل الوصفي للمتغيرات ونتائج تحليل الفرضيات تمكّن الباحث من الوصول إلى أهم النتائج التالية:

أولاً: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H_{01} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني.

وحيث كانت نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى H_{01} (العائد على الأصول (ROA)) كما يلي:

1. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (1-1) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك

السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يقاس بفاعليته وليس بعدد أعضائه، حيث أنه من الممكن أن يكون إنجاز عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بواجباتهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر من الذي يقوم به ضعف هذا العدد. وتتفق نتيجة هذه

الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (Shan & Gong, 2017).

2. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية (12) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) α لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن عدد إجتماعات مجلس الإدارة تقاس بنسبة الإنجاز وليس بكثرة الإجتماعات وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة 2016)، ودراسة (اغنيم، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزعبي، 2016). ويرى

الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة. 3. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة (0-3) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) $\alpha >$ للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن محتوى الشهادات المهنية ماهي إلا خبرة عملية لحالات واقعية، وليست مجرد نصوص ومواد نظرية، حيث تعطى هذه الشهادات لحاملها القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث توفر مرونة أكبر وفرصة لإيجاد حلول بشكل أفضل. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الطراونة 2019).

4. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة (14) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) α للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أنه ليس من الضروري على

كل من يحصل على تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة المالية، الاقتصاد، الأعمال) أن يعمل في تلك التخصصات، وبالتالي لن يكون لديه الخبرة والقدرة الكبيرة على التأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي 2016 ، ودراسة (الخدش والوشلي، 2019).

5. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الخامسة (0) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Fadilah, 2017) ، ودراسة (اغنيم، 2019).

6. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السادسة (16) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة بأمور البنك وأنشطته التشغيلية، أو أن عدد الأعضاء المستقلين غير كافي للتأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي 2016)، ودراسة (الطراونة 2019، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015) ، ودراسة (Shan & Gong 2017) ودراسة (Fadzilah 2017). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

7. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السابعة (0) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن تركيز ملكية أسهم البنك في يد عدد محدود من المساهمين

لا يكون له أثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة 2016، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (مسمح، 2018). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

8. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثامنة - أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس إدارة البنوك لا تزال منخفضة. ومن الملاحظ تمكين واختيار الذكور بشكل أكبر في مجالس إدارة البنوك، حيث أن وجود الإناث بهذه النسبة المنخفضة قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي 2016) ودراسة (أبو عاقولة 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخدّاش والوشلي، 2019).

ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية Ho2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a = 0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني .

وحيث كانت نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية Ho2 (العائد على السهم (EPS)) كما يلي:

1. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (021) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يقاس بفاعليته وليس بعدد أعضائه،

حيث أنه من الممكن أن يكون إنجاز عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بواجباتهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر من الذي يقوم به ضعف هذا العدد. وتتفق نتيجة هذه

بسبب اختلاف الفرضية مع دراسة ، خليصة (2016)، ودراسة (Shan & Gong 2017)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي (2015)). ويرى الباحث أنها اختلفت الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

2. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية (2-2) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) α لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني ، ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن عدد إجتماعات مجلس الإدارة تقاس بنسبة الإنجاز وليس بكثرة الإجتماعات وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة، (اغنيم (2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزعبي، 2016). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

3. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة (23) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) α للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن محتوى الشهادات المهنية ماهي إلا خبرة عملية لحالات ،واقعية، وليست مجرد نصوص ومواد نظرية، حيث تعطى هذه الشهادات لحاملها القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث توفر مرونة أكبر وفرصة لإيجاد حلول بشكل أفضل. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الطراونة 2019)

4. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة (24) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) α للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم

(EPS) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أنه ليس من الضروري على كل من

يحصل على تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة المالية الاقتصاد، الأعمال أن

يعمل في تلك التخصصات، وبالتالي لن يكون لديه الخبرة والقدرة الكبيرة على التأثير على الأداء

المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعيبي، 2016)،

ودراسة (الخدّاش والوشلي 2019).

5. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الخامسة (2) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة (0.05) (a) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS)

في البنك السعودي البريطاني . ويمكن للباحث تفسير ذلك إلى اكتساب أعضاء مجلس الإدارة

للمهارات والخبرات من خلال إنشغالهم بتلك العضويات في شركات ذات أنشطة مختلفة مما أدى

إلى تحسين منحنى الخبرة لديهم، وبالتالي قدرتهم على ربط الحالات أو السيناريوهات مع بعضها

البعض، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق

نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Fadzilah, 2017)، ودراسة (اغنيم، 2019).

6. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السادسة (26) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة (0.05) (a) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في

البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة

اللازمة بأمور البنك وأنشطته التشغيلية. أو أنّ عدد الأعضاء المستقلين غير كافي للتأثير على

الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعيبي

2016، ودراسة الطراونة 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي 2015) ،

ودراسة (Shan & Gong 2017) ودراسة (Fadzilah 2017).

ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه

الدراسات.

7. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السابعة (2) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن تركيز ملكية أسهم البنك في يد عدد محدود من المساهمين لا يكون له أثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة 2016، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (مسمح 2018). ويرى الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

8. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثامنة - أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنك السعودي البريطاني . ويرى الباحث أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس إدارة البنوك لا تزال منخفضة. ومن الملاحظ تمكين واختيار الذكور بشكل أكبر في مجالس إدارة البنوك، حيث أن وجود الإناث بهذه النسبة المنخفضة قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعيبي، 2016)، ودراسة (أبو عاقولة 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخدّاش والوشلي، 2019). ويرى

الباحث أنها اختلفت بسبب اختلاف الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

بناءً على ما سبق من نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والثانية تبين للباحث ما يلي: (1) يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم. ويمكن للباحث تفسير ذلك حيث أن الهدف الرئيسي والأسمى لمجلس إدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين والحفاظ عليها، من خلال تحقيق الأرباح وضمان نجاح وسير أعمال البنك بشكل صحيح، وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنه من المؤكد

وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم . واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (طريف (2017)، ودراسة مسموح، 2018)، ودراسة

(Suman et al., 2016) ودراسة (Phung & Mishra, 2016)

(2) قد تبين للباحث أن درجة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية يزيد في حالة العائد على السهم بشكل أكبر من حالة العائد على الأصول. (3) أظهرت النتائج أن معظم البنوك التجارية الأردنية تميل إلى أن يكون عدد أعضاء مجلس إدارتها قريب من الحد الأعلى الذي يسمح به قانون البنوك (أنظر جدول رقم 4-1).

4 بينت الدراسة بأن عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية لمعظم البنك السعودي البريطاني كافية القيام مجلس الإدارة بالمهام الموكلة إليه بكفاءة وإطلاع على المستجدات داخل البنك، وذلك من خلال التوصيات التي تقدمها هذه المستجدات إلى مجلس الإدارة سنوياً والتي تساهم في تحسين أوضاع البنك (أنظر جدول رقم 4-1).

(5) أظهرت الدراسة عدم إهتمام معظم البنوك التجارية الأردنية بالشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة (أنظر جدول رقم 4-1).

(6) أظهرت النتائج بأن معظم مجالس الإدارة في البنك السعودي البريطاني يحمل أعضاؤها تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة المالية، الاقتصاد الأعمال) (أنظر جدول رقم 4

1)-

(7) بينت الدراسة بأن معظم أعضاء مجالس الإدارة في البنك السعودي البريطاني يشغلون عضويات في مجالس أخرى، وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه البنك (أنظر جدول رقم 4-1).

8 تبين من خلال نتائج الدراسة بأن نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) متدنية وبالتالي فإن غالبية البنك السعودي البريطاني تميل إلى تلبية الحد الأدنى للأعضاء المستقلين والذي يتطلبه

قانون البنوك (أنظر جدول رقم (1-4).

(9) أظهرت الدراسة أن نسبة تركيز الملكية بيد كبار المساهمين المساهمين المالكي 5% فأكثر من أسهم البنك) مرتفعة في البنك السعودي البريطاني (أنظر جدول رقم (1-4).

(10) في ما يتعلق بمؤشر وجود العنصر النسائي في المجلس فقد أظهرت النتائج أن العنصر النسائي في المجالس غير حاضر لدى معظم البنك السعودي البريطاني ، حيث لا يتوفر في غالبية المجالس سيدة واحدة على الأقل (أنظر جدول رقم 1-4).

(11) أما في ما يتعلق بالأداء المالي فيلاحظ أنه خلال الفترة التي غطتها الدراسة كان متدني وبشكل واضح بالنسبة للعائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني ، وهذا العائد

لا يبرر المخاطر التي تواجهها البنك السعودي البريطاني في أعمالها، ويمكن للباحث تفسير ذلك إلى عوامل اقتصادية مرت بها المملكة خلال فترة الدراسة والتي أدت

إلى تعثر تسديد العملاء وحالات التراجع المالي مما أدى إلى التأثير على الأداء المالي

(12) أظهرت الدراسة بأن البنك السعودي البريطاني تهتم بأسس وقواعد الحاكمية المؤسسية لخصائص مجلس الإدارة، لكن بدرجات متفاوتة بين البنوك في مجال تطبيقها والالتزام بكافة متطلباتها (أنظر جدول رقم 1-4).

13) تبين للباحث مما سبق وبحسب النتائج أعلاه وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك السعودي البريطاني . حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية (لشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني ، وأن المتغير المتمثل بـ (تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) كان له تأثير إيجابي مهم إحصائياً على العائد على السهم في البنك السعودي البريطاني ، بينما كان للمتغير المتمثل بـ تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة تأثير سلبي مهم إحصائياً على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني .

14) أما المتغيرات التي لم يظهر لها تأثير مهم إحصائياً على الأداء المالي (المقاس بالعائد على الأصول والعائد على السهم في البنك السعودي البريطاني هي حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية).

رابعاً. الجوانب التطبيقية للدراسة:

1. مجتمع الدراسة التطبيقية وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في البنك السعودي البريطاني ، آخذين سلسلة زمنية للسنوات الثلاثة (2021- 2022- 2023)

مصادر الحصول على البيانات:

تستخدم هذه الدراسة جمع البيانات الخاصة بالدراسات التطبيقية على القوائم المالية والايضاحات المتممة، وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الالكترونية، وكذلك موقع

هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tadawal.com.sa

. التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إلزام البنوك التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية السعودية بحوكمة الشركات بهدف الحفاظ على أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات لضمان استمرار التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.
- ضرورة تدخل الدولة والجهات المتخصصة مثل هيئة السوق المالية السعودية بشن قوانين وتشريعات لفرض عقوبات وجزاءات على الشركات في حالة عدم تقيدها بلوائح الحوكمة.
- ضرورة العمل على الاهتمام بتحسين وتطوير الاداء المالي، وذلك من خلال الجهات التشريعية والرقابية التي تكفل إصدار تقارير مالية تُحد من حالة عدم الشفافية والافصاح وتمائل المعلومات.
- ضرورة تفعيل وتعزيز الافصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات من خلال التقارير السنوية، وذلك لمساعدة تلك الشركات للتعرف أوجه القصور في تطبيق متطلبات الحوكمة ومحاولة علاجها.

- ضرورة دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وغيرها.

- ضرورة إجراء المزيد من البحوث العلمية المرتبطة بأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في المملكة العربية السعودية.

مجالات الدراسات المستقبلية المقترحة

يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها: - قياس أثر وجود العنصر النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي بالبنوك السعودية.

- قياس أثر وجود عضو من الاسرة الملكية بمجلس الإدارة على الأداء المالي بالبنوك السعودية.

- قياس أثر المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة الأداء المالي بالبنوك السعودية.

قياس أثر مستوى الأداء المالي بالبنوك - قبل وبعد - صدور إعلان الحوكمة الخاص بتحقيق

رؤية المملكة 2030م.

جدول المحتويات:

المقدمة	1
مشكلة البحث	2
أهمية الدراسة	3
أسئلة البحث	4
أهداف البحث	5
فرضيات البحث	6
نموذج الدراسة	7
حدود الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	9
منهجية الدراسة	10
مخطط الدراسة	11

المراجع العربية:

(1) بارود، حمدي (2010) . العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة مجلة جامعة الأزهر،

مجلد (2) ص 447-508

(2) بوقديرة دنيا (2014). سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم

المشاريع الاستثمارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام البواقي، الجزائر.

(3) تقي الدين، دحدوح . (2014) . تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

واتخاذ القرار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم البواقي، الجزائر.

1. Habbash, M. (2010), "The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK", Durham University.
2. Hashim, H. A., and Devi, S. (2009), "Board characteristics, ownership structure and earnings quality: Malaysian evidence", *Research in Accounting in Emerging Economies*, Vol. 8, pp. 97-123.
3. Ebrahim, A. (2007), "Earnings management and board activity: an additional evidence", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 6 No. 1, pp. 42-58.
4. Abed, S., Al-Attar, A., and Suwaidan, M. (2012), "Corporate governance and earnings management: Jordanian evidence", *International Business Research*, Vol. 5 No. 1, pp. 216-22.
5. Pergola, T. M. (2005), "Management entrenchment: Can it negate the effectiveness of recently legislated governance reform", *The Journal of American Academy of Business Cambridge*, Vol. 6 No. 2, pp. 177-18.
6. Levitt, A.L. (1998), "The Numbers Game: Remarks by Chairman Arthur Levitt to the NYU Centre for Law and Business", New York.

7. Lai, L. (2011). Monitoring of earnings management by independent directors and the impact of regulation: Evidence from the people's republic of china. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 7 No. 1, pp. 6-31.
8. Nugroho, B.Y., and Eko, U. (2012), "Board characteristics and earning management", *Bisnis & Birokrasi Journal*, Vol. 18 No. 1, pp. 1-10.
9. Waweru, N.M., and Riro, G.K. (2013), "Corporate governance, firm characteristics and earnings management in an emerging economy", *Journal of Applied Management Accounting Research*, Vol. 11 No. 1, pp. 43-64.
10. Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1997), "A survey of corporate governance", *The journal of finance*, Vol. 52 No. 2, pp. 737-783.
11. Ntim, C. G. (2015). "Board diversity and organizational valuation: Unravelling the effects of ethnicity and gender". *Journal of Management and Governance*, Vol. 19 No. 1, pp. 167-195.
12. Tricker, B., (2012). *Corporate governance: principles, policies and practices*, 2nd edition, Oxford University Press, Oxford.
13. Arora, A. and Sharma, C. (2016). "Corporate governance and firm performance in developing countries: evidence from India".

Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 16 No. 2, pp. 420-436.

- 14.Kang, H., Cheng, M., and Gray, S. J. (2007). "Corporate governance and board composition: Diversity and independence of Australian boards". Corporate Governance: An International Review, Vol. 15 No. 2, pp. 194-207.
- 15.Darko, J., Aribi, Z. A., and Uzonwanne, G. C. (2016). "Corporate governance: The impact of director and board structure, ownership structure and corporate control on the performance of listed companies on the Ghana stock exchange". Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 16 No. 2, pp. 259-277.